

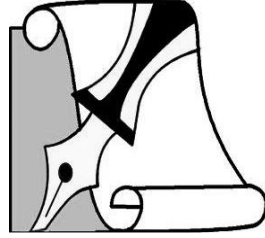


مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية فى لبنان

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)  
Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)  
[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الأمر الأكيد في تطورات النصف الثاني من شهر تشرين الأول أنها ستمهد لمرحلة مقبلة ستشهد تغييرات هامة على الصعيد اللبناني وإن كانت ستتخذ وقتا حتى تبلورها.

وقد فتح الاتفاق على ترسيم الحدود البحرية (لم يوقع حتى كتابة هذه الأسطر) الآفاق امام هذه المتغيرات داخليا قياسا الى أن مقاربة الخارج للتطورات الداخلية لن تكون في المرحلة المقبلة مثلما كانت قبلاً.

على أن الأهم اليوم يتمثل في دخول لبنان عمليا في مرحلة الشغور الرئاسي التي تفتح الباب أمام الدخول في معركة رئاسة الجمهورية بعد أن مثّلت الفترة الماضية تحضيرا لها ليس أكثر.

وعُقدت حتى الآن أربع جلسات نيابية للانتخاب فشلت جميعها في انتخاب رئيس جديد للجمهورية وكان آخرها جلسة 24 من الشهر الحالي التي لم تحمل جديدا يذكر. فقد تكرر سيناريو الجلستين الأولى والثالثة مع بعض الفروقات، كتراجع عداد أصوات المرشح النائب ميشال معوض وعداد الورقة البيضاء، ومزيد من التصدع في صفوف كتلة النواب التغييريين، ونيل الدكتور عصام خليفة للمرة الأولى 10 أصوات.

وقد أظهرت خريطة النتائج والمواقف وتوزيع الأصوات مزيدا من التشرذم والشرح في بنية المجلس النيابي أكثر من الجلسة الأولى.

وعقد المجلس النيابي جلسة غاب عنها 12 نائبا وسجل حضور 116 نائبا. وفي نتائج الدورة الأولى: حصل ميشال معوض على 39 صوتا وعصام خليفة على 10، وأحصيت 50 رقة بيضاء، و2 حملتا عبارة لأجل لبنان، و13 حملت عبارة لبنان الجديد..

وبعد الدورة الأولى فقد النصاب كما حصل في الجلسة الثالثة ما دفع برئيس مجلس النواب نبيه بري الى رفع الجلسة من دون تفاؤل لدى الجميع بقرب انتخاب الرئيس.

وأظهرت الجلسة مزيداً من التشرذم في صفوف كتل التغيير، وخرج منه النائب وضاح الصادق الذي انتخب معوض، بعد خروج النائب ميشال الدويهي..

لكن بعيداً عن تفاصيل التصويت، بات واضحاً أن لا تغييرات دراماتيكية قبل الاتفاق على اسم الرئيس بين الأفرقاء السياسيين، بينما أصبح ترشيح معوض لنفسه محط ارتباك بعد تأكيد داعميه الأساسيين استعدادهم للدخول في تسوية حول رئيس توافقي مقبل.

ويرى المتابعون للشأن الرئاسي بأن تراجع عدد أصوات معوض واستمرار الخلاف داخل قوى التغيير وبينهم وبين القوات والكتائب، وعدم طرح فريق 8 آذار والتيار الوطني الحر أي مرشح حتى الساعة، يشكل رسالة للجميع بأن لا إمكانية لانتخاب رئيس في المدى المنظور لا سيما بالتحدي والفرض، وبالتالي فإن الفراغ سيبقى الرئيس المقبل حتى إشعار آخر.

وبذلك لم تفعل الجلستان الأخيرتان سوى تأكيد المؤكد.

بينما بات ضرورياً تركيز الجهود على تشكيل حكومة من دون نجاح حتى اللحظة، ما يعني أن لبنان قد يكون مقبلاً على مرحلة فراغ مصحوبة بتوترات سياسية كبيرة مع رفض جزء وازن من المسيحيين، أي التيار الوطني الحر، تسلم حكومة تصريف الأعمال مقاليد الرئاسة المسيحية، مع أنه لا مانع لذلك دستورياً.

على أن هذا الفراغ الذي تتقاطع عليه رؤى متناقضة في الاصطفافات السياسية الداخلية سيمهد وفق تلك الرؤى، لتسوية مقبلة دولياً وإقليمياً سيكون لبنان من أكبر المستفيدين منها وطبعاً سيكون لها الأثر الهام على الملفات بالغة الأهمية التي يُعنى لبنان بها ومنها رئاسة الجمهورية.

**لكن هل يعني التأجيل المتتالي للجلسات تغييراً في حظوظ المرشحين؟**

من المرجح أن تستمر موازين القوى على ما هي الآن من دون قدرة أي فريق على الحسم.

ففي الفريق المعارض لحزب الله لا قدرة على إيصال رئيس لكن ثمة قدرة على التعطيل، وذلك سيستمر حتى لو اتحدت كل المكونات المعارضة ومعها التغييريين، ولن يتمكنوا جميعا من تأمين ثلثي اصوات المجلس النيابي.

ولدى الفريق المقابل أيضا، لا قدرة على الأرجح على إيصال رئيس ناهيك عن فيتو غير قابل للنقاش اليوم وضعه التيار الوطني الحر على وصول المرشح الفعلي لهذا الفريق، أي زعيم تيار المردة سليمان فرنجية.

هنا لدى التيار والمقربين من رئيسه جبران باسيل رؤيتهم الخاصة حول حظوظ الأخير. فهي وان كانت صعبة اليوم لكنها غير مستحيلة وستعزز مع الوقت العام المقبل. وبالنسبة إليهم فإن ما بعد الترسيم الذي بذل باسيل ورئيس الجمهورية ميشال عون كل قوتهم لإنجازه، لن يكون كما قبله. وليس على باسيل اليوم أكثر من شراء الوقت والرهان على الزمن مع بذل الجهود لرفع العقوبات عنه توازياً مع شد عصب فريقه مع تركه السلطة.

موقف باسيل بات معروفا عند حزب الله وهو السبب في عدم تبني فرنجية الذي تزداد معارضة باسيل له مع الوقت وليس العكس.

كل ذلك يعني أن لا رئيس للجمهورية في ظل الموازين الحالية حتى وإن كان الجميع يدعو الى تسوية حول رئيس وفاقي يعلم الاقطاب كافة حتميته في ظل الظروف غير المرشحة للتبدل اليوم.

وهو ما يشير حسب هؤلاء إلى أن للبنان تسوية مغايرة تقوم على حفظه بشخصية متمرسة وقادرة على نيل ثقة الغرب والإقليم من دون استفزاز حزب الله. بمعنى آخر هي شخصية ببروفایل وسطي يروج البعض إلى أنه سيكون قائد الجيش جوزف عون.

تتقدم وجهة النظر هذه على أية وجهة نظر أخرى، لكن ذلك لا يعني ترجيحها، أقله في اللحظة السياسية الحالية.

من هنا ينتظر الجميع نضوج التسوية الكبرى التي سترتكز لبنانيا على تعزيز اتفاق الطائف وتطبيق ما لم يطبق منه وليس بطبيعة الحال الاتفاق على تعديلات فيه ناهيك عن نظام سياسي بديل، وسيكون من الطبيعي حينها انتخاب رئيس جديد للجمهورية ليكون دور الحكومة إطلاق ورشة إعادة عجلة الاقتصاد وجلب المساعدات الدولية.. على طريق التنقيب البحري.

في مقابل وجهة النظر هذه، تتطلق رؤية لدى فريق في 8 آذار من فشل المحاولات الجارية التي تصدرها القوات اللبنانية لتوحيد صفوف المعارضة، عبر ضم كتلة الاعتدال الوطني ونواب صيدا . جزين وكتلة التغييرين إليها، وبالتالي فرض مرشح من صفوفها يفوز في الدورة الانتخابية الاولى بأكثرية الثلثين وبالأكثرية النيابية المطلقة في الدورة الثانية.

ويقول هؤلاء المنتبعون، إن هدف المعارضة الأساسي هو منع وصول مرشح من فريق 8 آذار إلى سدة الرئاسة، لأن مرشح المعارضة هو للمناورة وفرض امر واقع بتكوين اكثرية تقول للخارج ان هناك اكثرية نيابية ضد حزب الله وحلفائه باتت تفقده القدرة على تعطيل النصاب، ليتم في هذه الحال الذهاب الى رئيس توافقي وإسقاط أي مرشح حتى ولو كان رئيس تيار المردة سليمان فرنجية.

لكن ما حصل إلى الآن، أظهر أن من الثابت في كل الجولات الانتخابية أن المرشح ميشال معوض المتمسك بترشيحه والمستمر به كما أعلن ولا يزال، لم يتمكن بعد من تجاوز ما حصل عليه من أصوات إلى الآن، لا بل إنه تراجع بعض الشيء في الجلسة الأخيرة. أما النواب التغييريون فقد تشبثوا بموقفهم الراض للاصطفافات، وهم لم ينسوا ما نتج من انتخابات اللجان النيابية الأخيرة التي أثبتت أن حزب القوات اللبنانية وحلفاءه هم شركاء في المنظومة، كما يقولون. فيما نواب الاعتدال الوطني يرفضون انتخاب مرشح القوات اللبنانية لاعتبارات عدة، أبرزها الحساسية السنوية إزاء رئيسها سمير جعجع المبنية على فكرة تزعمه للسنة، كما يقولون، وعلى الحساب القديم بينه وبين الرئيس سعد الحريري.

وأمام هذا الواقع، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ماذا لو استبدلت القوات وحلفاؤها ترشيح ميشال معوض بترشيح قائد الجيش العماد جوزف عون؟ وهل يتغير اي شيء في هذه الحال؟

والجواب هو أن التغييريين لا يمكنهم مناقضة الذات لاعتبارات تتصل باحترام الدستور وعدم تعديله لمصلحة اشخاص. أما كتلة الاعتدال الوطني فيمكن أن تتأثر بهذا الأمر وينتهي مصيرها إلى الانقسام. ولذا، فإن كل هذه المعطيات تدل على أن فكرة توحيد المعارضة قد سقطت، حسب قول البعض، أو فشلت حتى الآن على الأقل، حسب قول البعض الآخر.

أما في المقلب الآخر، فيقول المنتبعون إنه شاء من شاء وأبى من أبى وبغض النظر عن فيتو رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل على فرنجية، فمن الواضح أن هذه القوى المعارضة تستطيع أن تستجمع أكثرية 65 نائبا في حال توحدت، وهي حتى الآن لم تسمّ أحدا، وبالتالي فإن مفتاح الانتخابات الرئاسية هو في يدها، لأنها إذا ما توحدت وحصلت على أكثر من 65 نائبا لن تستطيع القوى الأخرى تحمل فكرة تعطيل النصاب. لكن في المقابل إذا توحدت القوى الحليفة لحزب الله فمن شأن ذلك ان يدفع اللقاء الديموقراطي إلى مراجعة حساباته وخياراته، وكذلك مجموعة كبيرة من النواب السنة.

وفي ضوء ذلك، يرى المنتبعون أن ترشيح معوض ربما يكون قد انتهى، في رأيهم، وان الكتل النيابية والسياسية بدأت البحث عن مرشح آخر، فيما تبقى الانظار شاخصة تترقب ما سينتج من محاولة حزب الله اقناع باسيل بانتخاب فرنجية، مع العلم ان الحزب لم يسم بعد اي مرشح، وما زال على موقفه القائل أنه لا يرشح احدا وانما يدعم مرشحا.

وفي هذا السياق سأل البعض: ماذا لو أحدثت القوات اللبنانية مفاجأة بطرح اسم فرنجية لتتماهى بذلك مع الموقف الغربي والفرنسي. الاميركي تحديدا المنفتح على حزب الله، وتسعى بالتالي الى فتح صفحة جديدة مع الحزب في اعتبار انها لاعب أساسي على الساحة الداخلية، بحيث تستثمر على كتلتها النيابية الكبيرة في اللعبة الداخلية، بدلاً من ان تخرج من لعبة القرار، وتكون في الوقت عينه قد اكدت انها صانعة الرئيس كما فعلت عام 2016، حيث لم يستطع حزب الله وحلفاؤه إيصال مرشحه العماد ميشال عون إلا عبرها؟

وفي هذه الحال، ربما تندفع القوات في اتجاه إبرام صفقة سياسية من شأنها ان تُفقد باسيل القدرة في فرض شروطه على رئيس الجمهورية الجديد، وتصبح شريكة لهذا الرئيس، خصوصا اذا كان فرنجية، وان الاخير قال في إحدى مقابلاته المتلفزة في الآونة الاخيرة، انه في حال قدر له ان يكون رئيسا، يرغب في رعاية لقاءات ثنائية حوارية بين الأطراف السياسية المتنازعة في ما بينها، ولا سيما منها حزب الله والقوات اللبنانية.

وفي هذا السياق، فإن الجميع ينتظر كيف سيتصرف باسيل بعد خروج الرئيس ميشال عون من القصر الجمهوري بعد ايام، وهل سيبقى على خياراته ولاءاته الراهنة؟ ام انه سيعيد النظر في موقفه المعارض لترشيح فرنجية على الرغم من تأكيد بعض الاوساط انه، اي باسيل، سيكون اكثر المستفيدين من وصول فرنجية الى سدة الرئاسة؟

على أن الواضح إلى الآن، ان فرنجية نجح في النأي بنفسه عن هذا الفولكلور النيابي الدائر في نطاق الاستحقاق الرئاسي، ليبقى اسماً قابلاً للتوافق عليه في لحظة انتاج الحل المتوازن والمتكامل (رئاسيا وحكوميا) الذي يجري تحضيره في المطابخ الداخلية والخارجية، وستكون السلطة اللبنانية الجديدة على أساسه.

طبعا هذه وجهة نظر فريق ضمن محور الممانعة متعاطف مع فرنجية ومع رئيس مجلس النواب نبيه بري، وتنتقل من تحليل ومحاولة استشراق للوضع المقبل اكثر من كونها مبنية على وقائع محددة طالما ان حزب الله لم يعلن عن نيته الواضحة بالاسم الذي يفضلته للرئاسة..

في هذه الاثناء راجت مقولة لدى اخصام العهد حول انفراجات مقبلة في لبنان فور مغادرة الرئيس عون القصر الجمهوري.

وفي هذا الاطار جاءت دعوة بري للحوار في المجلس، بما يعني عمليا بحث الإستحقاق الرئاسي، بالتزامن مع رهانه على دور من الممكن أن تقوم به البطريركية المارونية على هذا الصعيد، والتي ترفض الفراغ وتسمي ما يحصل بالمجلس بالمسرحية.



لكن بري لم يبلور هذه الفكرة في شكل كامل بعد، نظرا إلى أن المعالجة قد تكون أعقد من الذهاب إلى حوار يشبه إلى حد ما الحوار السابق في عين التينة، لا سيما ان المطروح هو الإتفاق على إستحقاق تكون الغلبة فيه عادة للمؤثرات الخارجية لا الداخلية، لكن هذا لا يلغي السؤال عن الفرص المتوفرة لنجاح مثل هكذا دعوة في الوقت الراهن؟

في هذا السياق، تشير مصادر سياسية مطلعة، إلى أن مواقف غالبية الأفرقاء السياسيين من الاستحقاق الرئاسي لا تزال متباعدة، لا بل يبدو أن معظمها يرفض فكرة الحوار مع الآخرين للوصول إلى قواسم مشتركة، نظرا إلى أن البعض لا يزال يراهن على إمكانية إيصال مرشحه إلى رئاسة الجمهورية وحيدا، من خلال تأمين 65 نائبا داعما له، كما هو حال بعض القوى الداعمة لترشيح ميشال معوض.

في المقابل، تلفت المصادر نفسها إلى أنه طالما أنه داخل قوى الثامن من آذار والتيار الوطني الحر ليس هناك من إتفاق على كيفية مقاربة هذا الإستحقاق، لناحية الإسم الذي من المفترض أن يصار إلى تبنيه تحديدا، فترى ان القادر على رعاية حوار داخل هذا الفريق هو الحزب لا رئيس المجلس النيابي، على اعتبار ان التيار الوطني الحر يرى أن رئيس تيار المردة سليمان فرنجية هو مرشح بري بالدرجة الأولى.

إنطلاقا مما تقدم، ترى هذه المصادر ان مقاربة الملف الرئاسي لم تخرج، حتى الساعة، من دائرة معادلة الإلغاء، الأمر الذي يجعل من إمكانية الإتفاق الداخلي على اي إسم مهمة شبه مستحيلة، وبالتالي اي دعوة للحوار، في حال حصلت، سيكون من الصعب ان يُكتب لها النجاح، حتى ولو ان الجميع لم يعارض أصل الدعوة، أو أبدى بعض الإعتراضات حول المكان أو الشكل.

فمنذ الجلسة الأولى لإنتخاب رئيس للجمهورية، يسعى بري إلى التشديد دائماً على أهمية التوافق بين غالبية الكتل النيابية، على قاعدة أن الإنتخاب يتطلب هذا الأمر بين 86 نائبا، وبالتالي لا يمكن الرهان على تأمين أي فريق 65 نائبا فقط، نظرا إلى ان الآخرين سيعمدون إلى تعطيل الجلسات من خلال لعبة النصاب.

في هذا الإطار، توضح مصادر نيابية، أنه على أهمية الدور الذي من الممكن أن يلعبه رئيس المجلس النيابي، إلا أن الأساس يبقى في غياب الإهتمام الخارجي الجدي في الإستحقاق الرئاسي، خصوصا من جانب القوى التي تملك القدرة على التأثير في الساحة المحلية، وبالتالي لا يمكن في ظل هكذا أوضاع الحديث عن إمكانية الوصول إلى تفاهات داخلية.

بناء على ما تقدم، ترى هذه المصادر أن مفتاح الوصول إلى إنتخاب رئيس الجمهورية ينتظر بروز الإهتمام الخارجي الهادف للوصول إلى تفاهات لا زيادة الأزمة الداخلية تعقيدا، الأمر الذي تؤكد أنه لم يحصل حتى الساعة، لكنها ترجح أن تبدأ معالمه بالظهور بعد الدخول في مرحلة الشغور الرئاسي (كما أسلفنا)، خصوصا إذا ما ترافق ذلك مع إشتداد حدة الخلافات بين الأفرقاء اللبنانيين، لا سيما إذا لم تتجح الجهود في الوصول إلى إتفاق على تشكيل حكومة جديدة.

في المحصلة، تعتبر وجهة النظر هذه أن هذه الأجواء قد لا تشجع بري على الدعوة إلى حوار وطني، لكنها في المقابل لا تستبعد أن يبادر في حال وجد أن الفرصة متاحة، إنطلاقاً من تبدل المعطيات القائمة في الوقت الراهن.